AlKalima Online
موقع لبناني إخباري مستقل



بدعوة من "أمم للتوثيق والأبحاث" و"هيا بنا"، عقدت في فندق "الحبتور" ندوة تحت عنوان «سبعون عاماً على المحكمة العسكرية: ثم ماذا؟».

وأوضح رئيس "هيا بنا" و"أمم" لقمان سليم أن هذا اللقاء "جزء من مشروع توثيقي بحثي باشرته مؤسستا أمم وهيا بنا منذ عام 2014 بدعم من الاتحاد الأوروبي"، وأن "الدعوة إلى هذا اللقاء ليست استجابة لإلحاحات ظرفية ولو أن السجال السياسي المحتدم حول المحكمة العسكرية سبب إضافي لمتابعة التفكير في محل هذه المنظومة القضائية من الحياة اللبنانية". واستطرد سليم شارحاً كيف تطورت مقاربة "أمم" و"هيا بنا" لموضوع القضاء العسكري، على مر المشروع، "من كونها مقاربة حقوق إنسانية تقليدية إلى البحث عن جواب للسؤال البسيط المركب معاً: كيف تعايشت كل العهود اللبنانية، من الاستقلال إلى يومنا الحاضر، مع مؤسسة تنتج عدالة ينعقد الإجماع على أنها غير مطابقة لمواصفات المحاكمة العادلة فضلاً عن عيوبها الأخرى؟".

وتوزعت أعمال اللقاء على جلسات ثلاث تحدث خلال الأولى منها كل من المحامي سميح بشراوي ممثلاً نقابة المحامين في بيروت، والمدير التنفيذي لمؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنساني الدكتور وائل خير، وخلال الثانية المحامي مازن حطيط عن تجربته كـ«محام ميداني» لا سيما خلال تظاهرات الحراك المدني، أما الجلسة الثالثة والأخيرة فعرض خلالها المحامي هاني المرعبي لاقتراح القانون الذي تقدم به وزير العدل المستقيل اللواء أشرف ريفي، وتلاه المحامي نزار صاغية الذي علق على اقتراح القانون هذا.

وتخلل هذا اللقاء عرض لمقتطفات من الفيلم الذي أعدته "أمم" و"هيا بنا" عن المحكمة العسكرية تحت عنوان «حتى إشعار آخر ــ قصص قصيرة من سيرة المحكمة العسكرية في لبنان (1945 ــ 2015)». شارك في اللقاء الذي لم تخل بعض النقاشات التي شهدها من حدة عدد من المحامين ومن ناشطي المجتمع المدني ومن الديبلوماسيين.

موقع الكلمة أونلاين، ١٦ آذار ٢٠١٦